African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 3, July-September 2023, Page No: 431-447
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2023: 5.58 ISI 2022-2023: 0.510

العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية

أشرف علي محمد لامه *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Economic Sanctions in the US Foreign Policy

Ashraf Ali Mohamed Lamma *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

*المؤلف المراسل ashraf.lamma@bwu.edu.ly *Corresponding author
تاريخ الاستلام: 2023-06-13 **تاريخ القبول:** 2023-07-27 **تاريخ النشر:** 2023-07-29

الملخص

أدوات السياسة الخارجية من أهم الموضوعات التي يهتم بها مجال العلاقات الدولية بالدراسة والتحليل، فهذه الأدوات هي التي تمكن الدول من تحقيق أهداف السياسية الخارجية، وتأتي العقوبات الاقتصادية من أبرز هذه الأدوات "العقابية" التي تتبنها بعض الدول لتحقيق أهدافها الخارجية و إخضاع الخصوم لتبني سياسات متوافقة مع سياسات الدول الفارضة لهذه العقوبات، و من خلال هذا البحث تمت دراسة وتحليل تطبيق هذه الأداة في السياسة الخارجية بشكل عام و في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل خاص، ودراسة ألية تشريع وتنفيذ هذه العقوبات في النظام الأمريكي، و أبرز الدول التي فرضت عليها العقوبات الاقتصادية الأمريكية.

وقد استخدمت العقوبات الاقتصادية بشكل كبير كأداة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، التي تستند في تطبيقها بمستوياتها المختلفة إلى عناصر قوتها الاقتصادية والمالية والعسكرية والدعائية، وتأثيرها الدولي.

ويتم تشريع وتنفيذ هذه العقوبات من خلال عدة مؤسسات، ولكلٍ منها صلاحياتها وأدوارها، حيث تشترك في ذلك مجموعة من المؤسسات مثل مؤسسة الرئاسة ومؤسساتها التنفيذية مثل وزارة الخزانة والخارجية والدفاع والتجارة والعدل وغيرها، وكذلك الكونغرس الذي يصدر التشريعات والقوانين اللازمة لفرض هذه العقوبات.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول في العالم استخداماً لأداة العقوبات الاقتصادية على مستوى العالم كماً وكيفاً، وقد اتخذت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية منهجاً راسخاً على مر فترة طويلة من الزمن باختلاف فترات تبادل الحكم بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من أشكال العقوبات الاقتصادية بشقيها الأولي والثانوي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية التي تطمح من خلالها باستمرار القيادة الأمريكية للعالم.

الكلمات المفتاحية: الأدوات الاقتصادية، السياسة الخارجية، الولايات المتحدة الأمريكية، العقوبات الاقتصادية.

Abstract:

Foreign policy tools are among the most important topics that the field of international relations is interested in studying and analyzing. These tools are what enable countries to achieve foreign policy goals. The issue of economic sanctions comes as the most prominent of these "punitive" tools that some countries adopt to achieve their external goals and subject opponents to adopt policies compatible with the policies of the countries imposing these sanctions. In this research, the implementation of this tool in foreign policy in general and in US foreign policy in particular was studied and analyzed, and the mechanism of legislation and implementation of these sanctions in the US system was studied and the most prominent countries that were imposed on US economic sanctions.

Economic sanctions have been widely used as a tool of US foreign policy, which bases its implementation at various levels on the elements of its economic, financial, military and propaganda power, and its international influence.

These penalties are legislated and implemented through several institutions, each with its own powers and roles, as a group of institutions such as the Presidency and its executive institutions such as the Ministry of Treasury, Foreign Affairs, Defense, Trade, Justice and others, as well as the Congress that issues the necessary legislation and laws to impose these penalties, participate in this.

The United States of America is considered one of the countries in the world that most uses the tool of economic sanctions in the world in quantity and quality, and the United States has taken economic sanctions as a solid approach over a long period of time in different periods of exchange of government between the Democratic and Republican parties.

keywords : Economic Tools, Foreign Policy, United States of America. Economic Sanctions.

المقدمة:

للسياسة الخارجية عدة أهداف تسعى الدولة لتحقيقها سواءً في مجالها الإقليمي أو العالمي، ومع شيوع ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية تتعارض مصالح وأهداف وطموحات الدول، ويصبح للقوة دورها الرئيس في فرض إرادات الدول على الدول الأضعف سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، ومنذ سقوط الاتحاد السوفييتي أصبحت الولايات المتحدة اللاعب الأساس على الصعيد العالمي لما تمتلكه من مقدرات تجعلها تؤثر على سياسات الدول والمنظمات الدولية.

تُسخِّر الولايات المتحدة هذه الإمكانيات الضخمة بقوتها الاقتصادية وترسانتها العسكرية ووسائلها الدبلوماسية والإعلامية لتحقيق مصالحها العليا وللمحافظة على وضعها الدولي في ظل نظام دولي أحادي القطبية.

فالولايات المتحدة تستخدم قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتطويع سياسات الدول الداخلية والخارجية بما يتماشى ورؤيتها في تشكيل النظام الدولي، مستخدمة في ذلك سلاح العقوبات الاقتصادية لما ما تمثله هذه العقوبات من تأثير سلبي على استقرار واقتصادات الدول المستهدفة.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول في العالم استخداماً لسلاح العقوبات الاقتصادية على مستوى العالم كماً وكيفاً، وفي هذا البحث سنلقي الضوء على هذه الأداة في السياسة الخارجية الأمريكية وكيف تستخدمها بأساليبها المختلفة.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية الدراسة من تساؤلٍ رئيس وهو: كيف تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الاقتصادية في سياستها الخارجية؟

كما تطرح إشكالية البحث عدة تساؤلات فرعية:

1. ماهي أبرز المؤسسات التي ترسم وتنفذ العقوبات الاقتصادية للسياسة الخارجية الأمريكية؟

2. ما هي أبرز نماذج العقوبات الاقتصادية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية؟

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مفادها (تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الاقتصادية بشكل شائع وبأساليبها المختلفة، وتلعب دور كبير لتوجيه سياسات الدول لتبني مواقف متناغمة مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة)

أهداف البحث:

1. التعرف على ماهية العقوبات الاقتصادية.
2. التعرف على كيفية إصدار وتنفيذ العقوبات الاقتصادية في النظام السياسي الأمريكي.
3. دراسة أبرز أساليب ونماذج العقوبات الاقتصادية التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

مناهج البحث:

استخدم هذا البحث عدة مناهج، حيث استخدم المنهجي الوصفي، والمنهج التاريخي، والمنهج التحليلي.

المبحث الأول: ماهية العقوبات الاقتصادية

تُعد العقوبات الاقتصادية من أدوات السياسة الخارجية التي استخدمت على نطاق واسع عبر التاريخ، حيث كانت تستخدم لحصار وإغلاق الطرق التجارية على الخصم لإجباره على الإذعان لمطالب الدولة التي تنفذ هذا الحصار، من خلال إضعاف فعالية الدولة العسكرية والاقتصادية بهدف تحقيق انتصارٍ ما كان يتحقق بالقوة، وقد اسماها بعض الكتاب والباحثين المقاطعة الاقتصادية والبعض الآخر يسميها الحظر الاقتصادي وأيضاً سميت بالعدوان الاقتصادي والفريق الآخر اسماها العقوبات الاقتصادية كونها تحمل المشروعية ومعنى العقاب،[1] وتتميز أداة العقوبات بكونها لا تتطلب تخصيص قدر محدد من الميزانية، ويظهر تأثيرها على الدولة المتضررة، مما جعل العقوبات الخيار الأنسب في بعض الصراعات الخارجية، وقد أظهرت الأدبيات أن فاعلية العقوبات تختلف اختلافاً كبيراً حسب الدولة والهدف والتحالف الذي يفرض العقوبات، فكلما كانت العقوبات محدودة الهدف، وكلما اتسع نطاق التحالف، زادت فاعليتها.[2]

وبالرغم من أن العقوبات الاقتصادية من الناحية النظرية تعتبر بديلاً لاستخدام القوة العسكرية وهي حالة وسيطة بين العمل الدبلوماسي والعمل العسكري، إلا أن العقوبات الاقتصادية من الناحية الواقعية لها تأثير مباشر وكبير على الدول التي تفرض عليها العقوبات كونها تعتبر شكلاً من أشكال الحرب، وإجراء يؤدي إلى تعطيل عمليات التنمية البشرية والاقتصادية في الدولة المستهدفة.[3]

المطلب الأول: مفهوم العقوبات الاقتصادية

تفرض العقوبات الاقتصادية من خلال رفض أي شكل من أشكال النشاط التجاري مع الدولة المستهدفة، ويمكن أيضاً طردها من المنظمات الدولية ذات الأبعاد التجارية، ووقف المساعدات الاقتصادية وعدم حصول الدولة على منح دولية أو قروض من المؤسسات الدولية لدعم الاقتصاد، و تشمل كذلك القيود

1 سيف نصرت توفيق (وآخرون)، دور المؤسسات المالية الأمريكية في ألية رسم العقوبات الاقتصادية الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، العدد 26، 2021 ص 124.

2 شيماء راشد، تداعيات العقوبات الغربية على روسيا، مجلة آفاق استراتيجية، القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر 2021، ص ص 215 – 216.

3 زياد عيد غطاس حجازين، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، الطبعة الأولى، 2021، ص ص 29 – 30.

المفروضة على الطيران، مثل حظر الطيران، ومنع السفر إلى تلك الدولة، ومنع الخطوط الجوية للدولة المُعاقَبة من الهبوط في مطارات الدول الأخرى، وتعليق رحلات الطيران الى تلك الدولة، وهناك العقوبات المالية التي عادةً ما تستهدف الأفراد والكيانات المرتبطة بالنظام السياسي في الدولة المستهدفة وتشمل تلك العقوبات المالية تجميد الأرصدة في البنوك لدى الدول المشتركة في فرض العقوبات، وتجميد الأصول المحددة لأفراد من النظام أو لشركات مرتبطة بأعمال مباشرة مع ذلك النظام، وأيضاً وقف التحويلات المالية من وإلى الدولة المستهدفة.[4]

تعرف "العقوبات" على أنها التدابير القسرية التي تُطبق ضد الدول أو الكيانات غير الحكومية أو الأفراد لتعديل سلوكهم، أو فرض تغيير في السياسات، أو تقليل مساحة المناورة لديها.[5]

أما العقوبات الاقتصادية فهي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في مواجهة دولة أو دول أخرى للتأثير على بنيتها الحكومية والقطاعات الاقتصادية الرئيسة، إما بهدف الردع أو التحجيم أو إحداث تغيير شامل في سلوك الدولة المستهدفة.[6]

وتعرَّف العقوبات الاقتصادية كذلك بأنها "سحب العلاقات التجارية والمالية لأغراض السياسة الخارجية والأمنية"، وقد تكون العقوبات شاملة، وتحظر النشاط التجاري فيما يتعلق بدولة بأكملها، مثل الحظر الأمريكي المفروض منذ فترة طويلة على كوبا، أو قد تكون مستهدفة لقطاعات معينة، مما يؤدي إلى عرقلة المعاملات المالية والتجارية لمجموعة من الشركات التي تدعم السياسات المعادية لدولة ما أو مجموعات أو أفراد معينين.[7]

وعرف قاموس كامبردج العقوبات الاقتصادية بانها "عقوبات تفرض من قبل دولة أو منظمة دولية ضد اقتصاد دولة أخرى وقطع كل التعاملات الاقتصادية والتجارية معها من أجل اجبارها على اطاعة القانون الدولي وتبني سلوكيات متماشية مع الأعراف الدولية في التعامل الخارجي".

وعُرفت أيضاً " بأنها التدابير الاقتصادية القسرية المتخذة ضد بلد واحد أو أكثر في محاولة لفرض تغيير في السياسات والتصرفات التي تنتهجها".

والعقوبات الاقتصادية تهدف الى خفض مستوى الرفاهية للدولة (الهدف) عن طريق فرض عزلة دولية يحرمها من الاستفادة من علاقاتها الاقتصادية الدولية في مجال التجارة والاستثمار والائتمان، مما يولد تدهور اقتصادي داخلي يكون عامل ضاغط على النظام السياسي لتغيير مواقفه من التشدد إلى التعاون.[8]

المطلب الثاني: أشكال العقوبات الاقتصادية

أخذت العقوبات الاقتصادية أشكالاً مختلفة وتطورت بتطور العلاقات الدولية، واختلفت أنواعها وتباينت فلسفتها، إلى أن أصبحت تضاهي الأعمال العسكرية [9]، قسمت العقوبات الاقتصادية حسب بعض الفقهاء وفق آلية عملها والأهداف المراد تحقيقها من فرض العقوبات إلى اربعة أشكال:

1. الحظر الاقتصادي:

الحظر الاقتصادي هو المنع للأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والمالية مع دولة أخرى، بما في ذلك منع استخدام المرافق المختلفة والموانئ من التعامل مع الطرف المعاقب،[10]

---

4 محمد نور البصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق – إيران – روسيا) نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، القاهرة، المجلد 23، العدد 3، يوليو 2022، ص 164.

5 Marcin Szczepański, Russia's war on Ukraine: US sanctions, EPRS European Parliamentary Research Service, European Parliament- European Union, 2023, p2 .

6 د. حسن أبو طالب، سلاح العقوبات الأمريكية.. آفاق وتحديات، مجلة آفاق استراتيجية، القاهرة، السنة الثانية، العدد الخامس، مارس 2022، ص 154.

7 سيف نصرت توفيق (وآخرون)، مرجع سابق، ص 126.

8 هيثم كريم صيوان، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 35 36، 2017، ص 35.

9 زياد عيد غطاس حجازين، مرجع سابق، ص 33.

10 د. حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 154.

يشمل الحظر الاقتصادي (منع دخول وخروج السلع للمنطقة الواقعة داخل الحظر الاقتصادي)، ويشير الحظر الاقتصادي إلى قيام حكومة الدولة الفارضة أو المنظمات الإقليمية أو الدولية بفرض حظر تجاري كامل وعلى مختلف الجوانب، أو جزئي على أجزاء محددة من النشاطات التجارية المختلفة للدولة المستهدفة بالعقوبة.[11]

2. المقاطعة الاقتصادية:

تعرف المقاطعة الاقتصادية بأنها: (الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الاقتصادية بين دولة و أخرى معتدية، عندما لا تكون هناك حالة حرب معلنة بينهما)، و عرفت مثل هذه المقاطعة في العلاقات الدولية منذ قرون، كما كانت إجراءات المقاطعة ذات طابع سلمي، وتشمل إجراءات المقاطع الاقتصادية، وقف كل العلاقات الاقتصادية، التجارية، و المالية، والاستثمارية، و الاجتماعية التي تتم على مستوى الأشخاص كالسياحة و الهجرة و السفر...الخ، ولذلك فإنها استعملت كتدابير عقابية دولية، تعد أهم عقوبة اقتصادية توقعها دولة أو مجموعة دول ضد الدولة التي يراد الضغط عليها بالإضافة إلى كونها تمثل النموذج الأمثل للعقوبات الاقتصادية.[12]

3. الحصار الاقتصادي:

يقصد بالحصار إغلاق جميع ممرات ووسائل التجارة الدولية مع الدولة المستهدفة بالقوة العسكرية، وهو ما يعني منع أطراف أخرى بالقوة من التواصل مع تلك الدولة المستهدفة، وهذا المستوى يجمع ما بين العمل الحربي والعقوبات الاقتصادية الشاملة مع الدولة المستهدفة بأسرها، وليس جهات أو شخصيات محددة فيها[13].

في بعض الحالات يمكن أن يتوسع "الحظر الاقتصادي" المفروض على جهة معينة: إلى "حصار" يؤدي إلى الشلل الكامل في النشاطات المشمولة في هذا الحصار، ففرض الحصار الجوي يؤدي إلى الإغلاق التام للمطارات ولأسطول الطيران، وكذلك الحصار البري أو البحري، ويجب الإشارة إلى أ ن الحصار لا يقتصر على تقييد النشاط الاقتصادي أو التجاري فقط، بل يمتد إلى قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية والاتصالات المختلفة وحركة انتقال البضائع والأشخاص من وإلى الجهة المحاصرة.[14]

4. نظام القوائم السوداء:

يقصد بها مقاطعة التعامل مع أشخاص أو شركات أو مؤسسات تابعة لدولة ثبت تورطهم في التعامل مع العدو، القوائم السوداء تعد ركناً هاماً من أركان الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي أقرتها الأمم المتحدة، واعتبرت أن استئصال الإرهاب أمراً حيوياً وضرورياً للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.[15]

بالإضافة إلى هذا التقسيم للعقوبات الاقتصادية، هناك فريقاً أخر على رأسهم بعض المختصين أمثال "دافيد بالا دوين" الذي صنف العقوبات الاقتصادية إلى نوعين هما:

1. العقوبات التجارية:

تتمثل العقوبات التجارية في العقوبات التي تمس الأعمال التجارية بكافة أنواعها التي تقوم بها الدولة المعاقبة، وأبرز ما تتضمنه مثل هذه العقوبات يتمثل في:

أ. وضع حصص الواردات والصادرات السلعية أو الخدمية، وتطبيق نظام التراخيص الإجبارية عليها أو اللجوء إلى فرض حظر أو المقاطعة عليها.

ب. تجميد أو إلغاء العلاقات الاقتصادية التي تتضمن المشروعات المشتركة، والاتفاقيات التجارية والتعاون الاقتصادي والفني.

---

11 محمود جميل جديد، العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية " دراسة مقارنة مع إشارة خاصة إلى سورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2009، ص 8.

12 بازغ عبد الصمد، العقوبات الاقتصادية الدولية، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 4049، 2013:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=352412

13 د. حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ص 154 - 155.

14 محمود جميل جديد، مرجع سابق، ص 9.

15 سيف نصرت توفيق (وآخرون)، مرجع سابق، ص 128.

ج. الحرمان من حقوق الصيد في المياه الإقليمية بصفة مؤقتة أو نهائية.
د. وضع الأشخاص أو الشركات التي تتاجر مع الدولة المستهدفة في قوائم خاصة سوداء[16].

2. العقوبات المالية:

تشمل العقوبات المالية الآتي:

أ. تجميد الممتلكات، يقصد بهذه الأداة تجميد الأرصدة والموجودات لدولة أجنبية أو تأميمها في الدولة التي تلجأ لفرض هذا النوع من العقوبات الاقتصادية، وقد تكون الأرصدة التي تم تجميدها أو تأميمها مملوكة لحكومة دولة ما أو لأحد رعايا هذه الدولة.

ب. توقيف المساعدات المالية، يتم ذلك من خلال تخفيف المساعدات المالية المقدمة من دولة أو تعليقها أو وقفها على الدولة المفروض عليها العقوبة.

ج. القيود النقدية، وضع رقابة صارمة على النقد الذي ينفق في الخارج سواء ما تعلق بتمويل الواردات أو ما ينفق على السياحة، وتسمح هذه الرقابة للدول بمنح تراخيص محدودة ولأغراض معينة.[17]

المبحث الثاني: العقوبات الاقتصادية كوسيلة للسياسة الخارجية الأمريكية

تُستخدَم العقوبات الاقتصادية بشكل شائع كأداة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، وتتمثل الآثار الملحوظة للعقوبات الأمريكية (وعقوبات الأمم المتحدة التي غالباً ما تصاحبها) في التدهور الاقتصادي والتضخم في الكيانات المستهدفة، في بعض الأحيان ساعد هذا في تحقيق الأهداف الأمنية والدبلوماسية والسياسية التي حددتها الدول التي تفرض العقوبات، أدت العقوبات الشاملة التي فرضتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي للدول المستهدفة بشكل كبير، مما قد يساعد في مفاوضات السياسة الخارجية، ويحد بشدة من قدرة الجماعات المستهدفة من غير الدول على جمع الأموال ونقلها.[18]

وتستند الولايات المتحدة في تطبيق العقوبات الاقتصادية بمستوياتها المختلفة إلى عناصر قوتها الاقتصادية والمالية والعسكرية والدعائية، وتأثيرها الدولي، وهيمنتها على المؤسسات الدولية ذات الصلة بالنظامين المالي والاقتصادي العالميين، والمعروفة بمؤسسات "بريتون وودز"، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وغيرها، ويُعد الدولار الأمريكي هي العملة المعتَمَدة فيما يقرب من 70 % من المبادلات التجارية عبر العالم، لا سيما في مجالات النفط والغاز والمعادن والسلع الحيوية وبيع منظومات الأسلحة إحدى أدوات السياسة الأمريكية المهمَّة في تطبيق العقوبات ضد بلد ما، أو تجاه أشخاص محددين، أو مؤسسات معينة، عادة ما تكون على خلاف بَيِّن مع السياسة الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم.[19]

المطلب الأول: ألية فرض العقوبات الاقتصادية في النظام السياسي الأمريكي

استخدمت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية لعدة أسباب، مثل منع انتشار الأسلحة والإرهاب الدولي وتهريب المخدرات وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم الاستقرار الإقليمي والهجمات الإلكترونية والفساد وغسيل الأموال.

في النظام السياسي للولايات المتحدة يتم تحديد السياسة الخارجية المتعلقة بالعقوبات ومخاوف الأمن القومي التي تستحق الاستجابة من قبل الكونجرس من خلال سن التشريعات للتفويض، وفي بعض الحالات للرئيس صلاحيات لفرض العقوبات، حيث يمكن لتشريع الكونجرس أن يحدد العقوبات وشروط رفعها، لكن الرئيس الأمريكي هو الذي يضع الأهداف المحددة لها،[20] وفي حالات الطوارئ قد كان الأساس القانوني للعقوبات الأمريكية ثابتاً بشكل ملحوظ منذ أواخر السبعينيات، يعد قانون سلطات الطوارئ

16 عميش رشدي، العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي، الجزائر، 2017/2016، ص ص 30 – 31.

17 زياد عيد غطاس حجازين، مرجع سابق، ص 38.

18 Kessler, Ethan. Working Paper: How Economic Sanctions Are Used in U.S. Foreign Policy. Chicago Council on Global Affairs, 2022. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/resrep4 2021. p 1.

19 د. حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص ص 155 - 156.

20 Marcin Szczepański, Op.Cit , p 2.

الاقتصادية الدولية IEEPA هو المركز القانوني لسلطة العقوبات، فبعد أن يعلن الرئيس حالة الطوارئ الوطنية، يصدر أوامره التنفيذية [21]، ليكون الرئيس هو صانع القرار لبدء وفرض العقوبات، حيث يقوم الرئيس بذلك من خلال تحديد حدوث تهديد استثنائي أو غير اعتيادي على الأمن القومي أو السياسة الخارجية أو اقتصاد الولايات المتحدة، يكون مصدره من خارج الولايات المتحدة، بعد ذلك، كما هو منصوص عليه في قانون الطوارئ الوطنية يصدر الرئيس إعلان عن وجود حالة طوارئ وطنية يقدمها إلى الكونغرس، والتي تسمح له، على سبيل المثال، "بالتحقيق في المعاملات الأجنبية أو تنظيمها أو حظرها، واستخدام الأدوات المصرفية الأمريكية، واستيراد أو تصدير العملات أو الأوراق المالية، والمعاملات التي تنطوي على ممتلكات خاضعة للولاية القضائية الأمريكية".[22]

أما الاطار القانوني لسلطات العقوبات الأمريكية في السياق العادي، يقر الكونجرس القوانين التي تخول الرئيس إصدار عقوبات من خلال أوامر تنفيذية، و يقوم مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) بعد ذلك بإصدار وتنفيذ لوائح العقوبات كما هو منشور في قانون اللوائح الفيدرالية .[23]

كذلك للولايات المتحدة الأميركية أداوت مباشرة تستهدف الدول من خلال "برنامج العقوبات الاقتصادية"، فهو المكتب المسؤول عن سياسة وتنفيذ العقوبات الاقتصادية، وهو المسؤول عن تطوير وتنفيذ العقوبات المتعلقة بالسياسة الخارجية المعتمدة لمواجهة التهديدات للأمن القومي التي تشكلها أنشطة وبلدان معينة، ويقدم البرنامج توجيهات السياسة الخارجية إلى وزارة الخزانة والتجارة بشأن تنفيذ العقوبات الاقتصادية، ويعمل مع الكونجرس لصياغة تشريعات تعزز أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في هذه المجالات، ويحافظ البرنامج على العقوبات التي تفرضها وزارة الخزانة الأميركية لتعظيم تأثيرها الاقتصادي لتحقيق الأهداف القومية العليا وتقليل الضرر الذي يلحق بالمصالح الاقتصادية الأمريكية، كما تعمل الولايات المتحدة الأميركية من خلال هذا البرنامج على إزالة بعض العقوبات الاقتصادية عند الاقتضاء لمكافأة وتحفيز السلوك الحسن الذي تراه بأنه استجابة للسياسة الأميركية.[24]

بمجرد تحديد العقوبات، يتم تنفيذها من قبل العديد من المؤسسات التنفيذية:

- تحدد وزارة الخزانة الإجراءات المتعلقة بالكيانات والأفراد المعنيين: تتضمن هذه الإجراءات حظر الأصول الموجودة في الولايات المتحدة، ووضع قيود أو حظر على الاستثمارات أو المعاملات، وتقييد الوصول إلى الأسواق الأمريكية (بما في ذلك الخدمات المالية).
- تقيد وزارة الخارجية التأشيرات والمساعدات الخارجية، وتخفيض درجة العلاقات الدبلوماسية أو تعليقها.
- تحدد وزارة الخزانة الإجراءات المتعلقة بالكيانات والأفراد المعنيين؛ تتضمن هذه الإجراءات حظر الأصول الموجودة في الولايات المتحدة، ووضع قيود أو حظر على الاستثمارات أو المعاملات، وتقييد الوصول إلى الأسواق الأمريكية (بما في ذلك الخدمات المالية).
- تتدخل وزارة التجارة في العديد من الوكالات التنفيذية وتطبق قيودًا على تراخيص الصادرات التجارية.
- تقيد وزارة الدفاع مبيعات الأسلحة وأشكال التعاون العسكري الأخرى.
- تحقق وزارة العدل وتقاضي انتهاكات العقوبات وقوانين التصدير.

تطبق الولايات المتحدة بشكل أساسي عقوبات أولية، مثل حظر المعاملات مع الكيانات والأفراد المحددين أو تجميد أصولهم، و تستخدم كذلك العقوبات الثانوية التي تستهدف الأطراف الثالثة التي لا تشارك بشكل مباشر في أنشطة مرفوضة (تخضع هذه العقوبات لعقوبات أولية)، ولكنها مع ذلك تتعامل مع الأفراد أو الكيانات المشاركة في هذه الأنشطة، حيث تسعى العقوبات الثانوية إلى منع الأطراف الثالثة من التعامل مع أولئك الخاضعين للعقوبات، فمثلاً في سبتمبر 2022م أعربت الإدارة الأمريكية عن استعدادها لاستخدام عقوبات ثانوية لمن يتعاملون مع روسيا، واستهدفت على الفور كيانين من الصين و أرمينيا، وهما شركة

21 Kessler, Ethan. Op.Cit , p 6.

22 Marcin Szczepański, Op.Cit , 2023, p p 2 – 3.

23 سيف نصرت توفيق (وآخرون)، مرجع سابق، ص 135.

24 المرجع نفسه، ص 133.

Sinno Electronics Co Limited ، وشركة Taco LLC ، على أساس أنها كانت تقدم الإمدادات لشركة المشتريات الدفاعية الروسية Radioavtomatika الخاضعة للعقوبات، وتبع ذلك العديد من العقوبات الثانوية الأخرى. [25]

كذلك تفرق الدراسات الخاصة بالعقوبات الأمريكية بين نمطين رئيسين؛ الأول هو ما يعرف بالنظام القديم الذي كان يستهدف النظام المعاقب ككل، والثاني هو النظام الجديد الذي يستهدف جهات محددة، كمؤسسات مالية ومصرفية بعينها أو أشخاص أو شركات تعد أمريكياً بمثابة خطر محتمل، أو لأنها خالفت عقوبات مفروضة على دولة أو جهة أخرى، كذلك قد تفرض عقوبات اقتصادية على رموز سياسية إما بهدف الإهانة أو تقييد القدرة على التحرك، ويشمل ذلك مصادرة الأموال والأصول، ومنع أصحابها من التصرف فيها، أو فرض عقوبات مالية كبيرة على المؤسسات المخالفة.[26]

المطلب الثاني: أبرز الدول التي فرضت عليها العقوبات الاقتصادية الأمريكية

تعد العقوبات الاقتصادية منهجاً رئيساً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه من تعتبرهم أعداء أو خصوما أو منافسين أقوياء يهددون مصالحها وهيمنتها على النظام الدولي، وفي بعض الحالات أيضاً تتخذ واشنطن مواقف معينة تجاه أحد حلفائها أو دول قريبة منها، من قبيل مراجعة قرارات سبق اتخاذها، أو وقف توريد صفقة أسلحة اتفق عليها في فترة سابقة، أو تأجيل تسليم معدات مهمة مدنية أو عسكرية لفترة أطول من الزمن، أو تأخير وتقييد مساعدات اقتصادية، أو منع بيع منتجات إلكترونية معينة لدولة حليفة، أو حظر مشاركة تلك الدولة في برنامج تسليحي خاص، كمنع تركيا -وهي عضو في حلف الناتو- من المشاركة في برنامج إنتاج المقاتلة الأمريكية "إف 35،" وذلك بغرض الضغط السياسي والالتزام بسلوك معين تراه الولايات المتحدة مهماً لمصالحها، وكثيراً ما تراجعت جزئياً عن تلك المواقف؛ حفاظاً على علاقاتها مع هؤلاء الحلفاء، ولكن بعد مساومات حول قضايا محددة .[27]

ويلاحظ أن كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي يطبقان العقوبات الاقتصادية بمستوياتها المختلفة، لا سيما تجاه أطراف دولية يدركها العقل السياسي الأمريكي كمصدر تهديد يعمل على الإضرار الجسيم بقيادة الولايات المتحدة للنظام الدولي، وتنطبق هذه الصفات تحديدا على كل من روسيا والصين. ويعد الهدف الرئيس للعقوبات على هاتين الدولتين هو الحد من قدراتهما، ومنعهما من الوصول إلى غايتهما المتعلقة بتغيير أسس النظام الدولي، والحد من الهيمنة الأمريكية عليه، ووفقا للعقل السياسي الأمريكي تعد كل من كوريا الشمالية وإيران وفنزويلا دولاً مناهضة للنفوذ الأمريكي، وتمثل خطراً جسيما على المصالح الأمريكية، كل في الإقليم التابع له، وتفرض عليهم عقوبات اقتصادية متنوعة، تمتد لسنوات طويلة، وقابلة للامتداد لعقود أخرى؛ نظرا للخلافات العميقة بين السياسة الأمريكية وسياسات تلك الدول. [28]

أولاً: روسيا

ترجع بداية العقوبات الأمريكية على روسيا إلى فترة الحرب الباردة، عندما فرضت الولايات المتحدة والدول الغربية عقوبات تكنولوجية صارمة لتقييد الاتحاد السوفييتي من تصدير واستيراد التكنولوجيا، وفي عام 1974، اعتمدت الولايات المتحدة تعديل "جاكسون فانيك " لقانون التجارة الأمريكي، والذي يقتضي من الاتحاد السوفييتي السماح لليهود بالهجرة من الاتحاد في مقابل الحفاظ على الوضع

25 Marcin Szczepański, Op.Cit , 2023, p p 2 – 3.

26 د. حسن أبو طالب، مرجع سابق، ص 156.

[27] المرجع نفسه، ص 153 .

[28] المرجع نفسه، ص ص 156 - 157

الطبيعي للعلاقات التجارية، وقد خضع القادة السوفييت للقانون بالفعل، وسمحوا بهجرة جماعية لليهود السوفييت.[29]

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي سعت روسيا الاتحادية للحفاظ على ما تبقى من "نفوذها" فاعلاً ومؤثراً في الجمهوريات السوفيتية السابقة خاصة (أوكرانيا، روسيا البيضاء، جورجيا، مولدافيا وأرمينيا وأذربيجان) فضلاً عن دول اسيا الوسطى، بالمقابل تعد الولايات المتحدة الامريكية تلك الدول مستقلة وذات سيادة ولها حرية الانخراط في شراكات اقتصادية وأمنية دولية وبما يخدم مصالحها، لذا سعت الى ضم تلك الدول الى حلف الناتو الذي تعده روسيا الاتحادية مهدداً لأمنها ومجالها الحيوي.[30]

فُرضت العقوبات الاقتصادية على روسيا عقب الثورة الأوكرانية عام 2014، حيث اتُهمت روسيا بدعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا ونشر جنود لها في داخل البلاد، وتلا ذلك فرض عقوبات اقتصادية - من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي- أثرت سلباً على الاقتصاد الروسي من حيث الاستثمار وهبوط العملة ووقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مشروع قانون بفرض عقوبات جديدة على موسكو ليصبح سارياً بعد تأييد الكونغرس بأغلبية كبيرة لفرض عقوبات على الحكومة الروسية، بسبب تدخلها في الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2016 وضمها شبه جزيرة القرم وغيرها مما اعتبر انتهاكا للمبادئ الدولية، وفرضت عقوبات اقتصادية ضد روسيا على خلفية تسميم العميل المزدوج "سيرغي نافالي" في المملكة المتحدة، التي اضرت بشكل كبير في انخفاض الاقتصاد الروسي، وألحقت العقوبات أضرار بالغة بقطاع الطاقة الروسي، وقد ادت إلى توقف تطوير حقول الطاقة، وخصوصاً تلك الواقعة في الجرف القاري بشمال روسيا الاتحادية، بسبب النقص في التقنيات والمعدات النفطية الأجنبية.[31] وتمحورت أغلب العقوبات الاقتصادية عام 2014 حول الاتي:

- تجميد أصول شخصيات مقربة من فلاديمير بوتين.
- تجميد الأصول للشركات والبنوك المملوكة للدولة والشركات المنتجة للأسلحة بشكل خاص.
- ج. فرض قيود على تمويل الشركات الروسية الكبرى.
- د. فرض قيود على صادرات التكنولوجيا المرتبطة بقطاع النفط والطاقة فضلا عن السلع ذات الاستخدام المزدوج.
- هـ. فرض تقييد في مجال خدمات الطاقة.
- و. فرض حظر على سفر الشخصيات المتنفذة في روسيا الاتحادية .[32]

وفي عام2017 ، أثناء إدارة الرئيس" ترامب"، اعتمد الكونجرس الأمريكي قانون مكافحة الخصوم الأمريكيين ليقطع على الرئيس "ترامب "أي فرصة لرفع العقوبات المفروضة على روسيا، كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على روسيا فيما يخص الجرائم الإلكترونية، والتدخل في الانتخابات، علاوة على فرض عقوبات صارمة على الشركات المنفذة لخط أنابيب" نورد ستريم"2 ، وهو خط الأنابيب الروسي لنقل الغاز من روسيا إلى ألمانيا عبر بحر البلطيق[33].

وبعد اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا في 24 فبراير 2022 بدأت العقوبات الدولية والأمريكية على روسيا بالتوسع، فلم يخضع اقتصاد في حجم روسيا منذ ثلاثينات القرن المنصرم لطائفة واسعة من القيود التجارية كتلك التي تم فرضها بسبب الغزو الروسي لأوكرانيا،[34] وتشمل العقوبات المفروضة منذ فبراير2022:

---

29 شيماء راشد، مرجع سابق، ص، 216.

30 هيثم كريم صيوان، مرجع سابق، ص 38.

31 سيف نصرت توفيق (وآخرون)، مرجع سابق، ص 136.

32 هيثم كريم صيوان، مرجع سابق، ص ص 43 – 44.

33 شيماء راشد، مرجع سابق، ص، 216.

34 نيكولاس مولدر، سلاح العقوبات: العقوبات الاقتصادية تنشأ عنها صدمات عالمية أكبر من أي وقت مضى ويسهل تجنبها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية، يونيو 2022، ص 20.

- عقوبات مالية على الشركات المرتبطة بالصناعات الرئيسية، مثل الدفاع والطاقة وتعدين الألماس والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل، وكذلك على البنوك والمؤسسات المالية (تجميد الأصول وإغلاق الحسابات)، وحظر المعاملات مع صندوق الاستثمار المباشر الروسي، وهو صندوق الثروة السيادي الرئيسي في البلاد، وكذلك المعاملات مع وزارة المالية الروسية وصندوق الثروة الوطني.
- ضوابط التصدير على التقنيات مثل أشباه الموصلات وأجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية والليزر وأجهزة الاستشعار والمعدات الخاصة بصناعات النفط والغاز.
- حظر تصدير السلع الكمالية الأمريكية والأوراق النقدية المقومة بالدولار.
- حظر استيراد النفط الروسي والغاز الطبيعي المسال والفحم ومنتجات الطاقة الأخرى وتعليق العلاقات التجارية الطبيعية مع روسيا. كما تم حظر استيراد الذهب والماس والمأكولات البحرية والمشروبات الكحولية من روسيا.
- حظر تقديم الخدمات في مجالات مثل المحاسبة وتكوين الشركات والاستشارات الإدارية والحوسبة الكمية.
- حظر جميع الاستثمارات الأمريكية الجديدة في روسيا والقيام بالتجارة أو الاستثمار في المناطق التي تحتلها روسيا في شرق أوكرانيا.
- منع الطائرات وشركات الطيران الروسية من دخول المجال الجوي الأمريكي (الخاص والتجاري) .
- حظر دخول السفن الروسية إلى الموانئ الأمريكية.

كما استهدفت إدارة "بايدن" أيضاً عشرات الأفراد والكيانات الروسية بإجراءات مثل هذه القيود على المعاملات والوصول إلى الممتلكات الموجودة في الولايات المتحدة. تشمل هذه التدابير:

- عقوبات فردية على الرئيس فلاديمير بوتين، ورئيس الوزراء ميخائيل ميشوستين، ووزير الخارجية سيرغي لافروف، وأعضاء مجلس الأمن القومي، وشخصيات من الإدارة مثل وزيري الدفاع والمالية، ورئيس القوات المسلحة ورئيس البنك المركزي، وكذلك محافظي المناطق، تشمل العقوبات أيضاً الهيئات التشريعية الروسية (مجلس الدوما ومجلس الاتحاد) وأعضائها ولجنة الانتخابات المركزية وأعضائها، كما منعت إدارة بايدن آلاف المسؤولين والعسكريين الروس من دخول الولايات المتحدة.
- العقوبات على الكيانات: تشمل هذه سبعة من أكبر البنوك الروسية، بما في ذلك أكبر بنكين (سبيربنك Sberbank وبنك VTB) اللذان يمثلان معاً 80 ٪ من جميع الودائع المصرفية، بالإضافة إلى بنك التنمية الحكومي VEB وصندوق الاستثمار المباشر الروسي، ومن بين الشركات المهمة الأخرى مجموعة شركات الدفاع والصناعة والتكنولوجيا Rostec، أكبر شركة في العالم لاستخراج الألماس Alrosa، ومنتجي الصلب Severstal و MMK، ومنتزه التطوير التكنولوجي Skolkovo، و نورد ستريم "Nord Stream 2 AG"، كما تشمل العقوبات الشركات العاملة في قطاعي الطيران والدفاع والمنظمات المشاركة في عمليات التضليل والدعاية وغيرها من الكيانات والأشخاص الذين يتهربون من العقوبات.
- قيود على الاستثمار في الأسهم الجديدة والتمويل لشركات مهمة مثل شركة الطاقة المملوكة للدولة غازبروم وشركة سوفكوم فلوت، أكبر شركة روسية للشحن البحري والشحن، وكذلك شركة السكك الحديدية الروسية.[35]

ثانياً: الصين

كانت بداية العقوبات الأمريكية على الصين منذ الثورة الشيوعية عام 1949 وعقب تدخلها في الحرب الكورية في عام 1950 الذي أدى إلى فرض حظر أمريكي كامل، والذي تم تخفيفه فقط كجزء من التغيير الشامل لإدارة نيكسون في سياسة الصين من خلال بيان شنغهاي لعام 1972، كما تمت معاقبة الكيانات والأفراد الصينيين لمجموعة متنوعة من الأسباب، تتراوح من انتهاكات حقوق الإنسان إلى مبيعات

35 Marcin Szczepański, Op.Cit, p p 3 – 4.

الأسلحة إلى دعمهم لتهرب كوريا الشمالية وإيران من العقوبات.[36] و فرضت العديد من العقوبات كرد أمريكي على حملة الحكومة الصينية ضد حركة الديمقراطية الوليدة في ربيع عام 1989، من هذه العقوبات:

- قيود على المساعدات الخارجية الأمريكية.
- حظر برامج مؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج (OPIC) .
- حظر تصدير المواد الدفاعية أو الخدمات الدفاعية .
- حظر شراء السلع والخدمات المدرجة في قائمة الذخائر في لوائح الاتجار الدولي بالأسلحة.
- ضوابط تصدير كبيرة على المواد ذات الاستخدام المزدوج، وخاصة الأقمار الصناعية والتكنولوجيا النووية وأجهزة الكمبيوتر.
- تعليق تراخيص التصدير لأجهزة ومعدات مكافحة وكشف الجريمة.
- قيود التصدير والترخيص على الكيانات المستهدفة التي يتبين أنها شاركت في انتشار الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل .[37]

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن جمهورية الصين الشعبية هي المنافس الوحيد الذي لديه نية لإعادة تشكيل النظام الدولي، وترى بأن بكين لديها طموحات لخلق مجال نفوذ معزز في المحيطين الهندي والهادئ وأن تصبح القوة الرائدة في العالم،[38] وبسبب الصعود الصيني إلى قمة النظام الدولي سعت الولايات المتحدة الامريكية الى ايقاف هذا التقدم الذي يهدد مصالحها الاقتصادية في العالم، فقد نجحت بفرض العقوبات الاقتصادية على المؤسسات الاقتصادية الصينية من خلال حزمة العقوبات عن طريق وازرة الخزانة الامريكية، وانخرطت الصين والولايات المتحدة بشكل رئيسي في النزاعات التجارية في عام 2018، التي تطورت إلى دورة منافسة هيكلية انتقامية تغطي التكنولوجيا والأمن القومي والجغرافيا السياسية، مما أعاد تشكيل ميزان القوى العالمي. ويُعد الإعلان عن انهاء الحرب التجارية في نهاية عام 2019، بتوقيع اتفاقية المرحلة الأولى التجارية، ما هي إلا تدابير لحفظ ماء الوجه خلال الأزمة، لأنه غير كافي للحد أو القضاء على التوترات العميقة نهائيا.

وفرضت اجراءات جديدة تأتي على خلفية اتهام الصين بسرقة الملكية الفكرية التجارية والتكنولوجية للشركات الأميركية قررت اتخاذها بناء على البند 301 من قانون التجارة حول جهود تقودها الدولة الصينية لسرقة التكنولوجيا الأميركية والملكية الفكرية". فإن الهدف من هذه القيود الاستثمارية حماية الذكاء الاصطناعي ومجالات تكنولوجيا الهواتف المحمولة، وفرضت وزارة الخزانة الامريكية عقوبات جديدة على سكرتير لجنة الحزب الشيوعي الصيني لشؤون الإنتاج والبناء في شينجيان ومدير مكتب الأمن العام في الإقليم، متهمة إياهما بانتهاكات حقوق الإنسان والاضطهادات ضد الأيغور وغيرهم من الأقليات.[39]

ثالثاً: كوريا الشمالية

تعود جذور الأزمة الكورية الأمريكية إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث قسمت كوريا إلى شطرين أحداهما شمالي ويقبع تحت النفوذ السوفيتي والآخر جنوبي تحت النفوذ الأمريكي، ومنذ تلك الفترة بدأت المناوشات والمشاكل بين الكوريتين واستمرت حتى الحرب بينهما عام 1950 م وصولا إلى اتفاق الهدنة في عام 1953 م الذي أدى إلى وقف أعمال الحرب.

يعد الخطر الذي تواجهه كوريا الجنوبية من جارتها الشمالية أحد أهم الإشكالات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الشمالية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى يومنا هذا؛ لذا أقامت كوريا الجنوبية تحالفاً استراتيجياً مع الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على التعاون الكوري الجنوبي - الأمريكي في كافة المجالات الدفاعية والسياسية والاقتصادية، وبما يكفل حماية الأمن القومي لكوريا الجنوبية من

36 RICHARD NEPHEW, CHINA AND ECONOMIC SANCTIONS: WHERE DOES WASHINGTON HAVE LEVERAGE? Brookings Institution, September 2019, p 1.

37 Dianne E. Rennack, China: Economic Sanctions, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, USA, 2006, P 1.

38 JOSEPH R. BIDEN, JR in: , NATIONAL SECURITY STRATEGY, The White House, Washington DC , USA , OCTOBER 2022, P 23 .

39 سيف نصرت توفيق (وآخرون)، مرجع سابق، ص 137.

جانب كوريا الشمالية والاتحاد السوفيتي والصين، حيث ارتبطت كوريا الجنوبية والولايات المتحدة في معاهدة صداقة وحماية عام 1954 م، وبموجب هذه المعاهدة أبقت الولايات المتحدة على قواتها في كوريا الجنوبية في قواعد تابعة لها وأقامت مستودعات للأسلحة النووية فيها، وأكدت جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة على التزام الولايات المتحدة بمعاهدة عام 1954 م للحفاظ على أمن كوريا الجنوبية.[40]

ونتيجة لاستمرار كوريا الشمالية بتطوير ترسانتها العسكرية وتهديدها المباشر لجارتها كوريا الجنوبية والأمن الدولي بصفة عامة، فرضت الولايات المتحدة مجموعة من العقوبات الاقتصادية يمكن سرد أهمها في الاتي:

في عهد الرئيس بيل كلينتون (1992 – 2000م) فرضت الولايات المتحدة في عام 1992م عقوبات على شركة (ليونككسان، Lyongaksan) للآليات والمعدات الكورية الشمالية، وشركة (Changgwang Sinyong Cprporation) لأنشطة انتشار الصواريخ، أما عام 1996م فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات على كوريا الشمالية بسبب عمليات النقل المتعلقة بتكنولوجيا الصواريخ، حيث تحظر العقوبات أي واردات أو صادرات للشركات الخاضعة للعقوبات ولقطاعات الاقتصاد الكوري الشمالي التي تعتبر ذات صلة بالصواريخ، وفي عام 1997م فرضت عقوبات على منشأتين كوريتين شماليتين بسبب أنشطة انتشار الصواريخ غير المحدد، وفي عام 1998م فرضت عقوبات على كل من كوريا الشمالية وباكستان بسبب نقل بيونغ يانغ لتكنولوجيا الصواريخ ومكوناتها إلى مختبر أبحاث خان في باكستان.

أما في عهد الرئيس جورج بوش الأبن: فقد أعلن عن محور الشر المتمثل في كوريا الشمالية وإيران والعراق، وقد انتقد كوريا الشمالية بسبب برنامج تسليحها الذي يهدد السلام في العالم، وقام بفرض عقوبات على حكومة كوريا الشمالية وشركة (Sinyong Changgwang) في كوريا الشمالية لنقلهما تكنولوجيا الصواريخ إلى اليمن في 2002م.

وفي عهد الرئيس باراك أوباما، في 2011م أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمراً تنفيذياً يعيد فيه فرض الحظر على استيراد السلع والخدمات والتكنولوجيات من كوريا الشمالية.

كما سن الرئيس أوباما عام 2016م قانون العقوبات وتحسين السياسة في كوريا الشمالية، والذي جاء فيه: معاقبة الكيانات التي ثبت أنها ساهمت في برنامج كوريا الشمالية لأسلحة الدمار الشامل أو تجارة الأسلحة أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الأنشطة غير المشروعة الأخرى، كما فرض عقوبات إلزامية على كل الضالعين في تجارة المعادن أو المعادن الثمينة في كوريا الشمالية، ومراقبة دور كوريا الشمالية في عملية غسيل الأموال؛ الأمر الذي أدى إلى قيود مالية جديدة صارمة.

وفي عهد الرئيس (دونالد ترامب) فرضت الولايات المتحدة عقوبات على كوريا الشمالية، ففي عام 2017م فرضت عقوبات على الأفراد والكيانات المرتبطة ببرامج كوريا الشمالية النووية والصاروخية، وفي العام نفسه أصدر الرئيس ترامب أمراً تنفيذياً يفرض عقوبات إضافية على الكيانات التي تسهل المعاملات المالية والتجارة مع كوريا الشمالية.[41]

رابعاً:إيران

شكل انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 وسقوط نظام الشاه نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، إذ تحولت إيران من حليف استراتيجي للدول الغربية عامة، والولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة إلى دولة ذات ثقل ووزن إقليمي ومركز جذب واستقطاب للسياسات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، و مما عزز من تلك الرؤية الأمريكية قناعة الولايات المتحدة أنه ليس بمقدورها أن تترك مصالحها الحيوية (النفط) في المنطقة بأيدي غير

40 زياد عيد غطاس حجازين، مرجع سابق، ص ص 132 – 133.

41 المرجع نفسه، ص ص، 133 – 134.

أمينـة علـى مصـالحها أو تتركـه عرضـة للظـروف والمفاجآت، لاسيما في ظـل انعدام الثقـة بـين الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والنظـام الجديـد في إيـران الذي نشأ بعد الثورة الاسلامية عام 1979.[42]

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية أداة العقوبات الاقتصادية كأحد الوسائل المؤثرة للتعامل مع إيران دون اللجوء إلى الخيار العسكري للضغط على إيران من أجل تغيير سياستها وكبح طموحاتها النووية. فالعقوبات الاقتصادية ومنع توريد الأسلحة وفرض القيود التجارية، وحجب الاستثمارات الخاصة قد تكون وسائل ناجعة في مواجهة الطموحات الإيرانية والحد منها.

وترمي أداة العقوبات الأمريكية إلى تحقيق هدفين رئيسين هما: الأول: اضعاف إيران اقتصادياً للحيلولة دون تطوير قدراتها العسكرية، أو استقطاب دعم دبلوماسي يسهم في إفشال السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها. أما الثاني: فيرمي إلى عزل إيران دبلوماسياً عبر إقامة علاقات متينة مع دول المنطقة والقوى الكبرى الأخرى للضغط على إيران اقتصادياً وعسكرياً.

وعليه فإن العقوبات الاقتصادية هي الأكثر فاعلية حسب الرؤية الأمريكية، والتي تتضمن حظر مبيعات الأسلحة وحظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة لها، ووضع قيود على العمليات التجارية والاستثمارات الإيرانية لإضعافها اقتصادياً، ووضع القيود على سفر الإيرانيين إلى الخارج، فضلاً عن فرض مزيد من القيود على مصادر العملات الصعبة لطهران التي تستخدمها في شراء الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة، وفرض قيود على بيع و شراء مصادر الطاقة الإيرانية، لاسيما النفط والغاز الطبيعي اللذان يمثلان مصدرين بالغي الأهمية للدخل القومي الإيراني، وقد تركت السياسة الامريكية في هذا الجانب تأثيراً واضحاً على الاقتصاد الايراني مما فاقم من المشكلات الاقتصادية.[43]

وفي إطار تنفيذ الولايات المتحدة الامريكية لاستراتيجيتها المتشددة فرضت عدة عقوبات اقتصادية صارمة على نحو متزايد، حيث مارست في الولايات المتحدة الحظر التجاري الكامل على إيران عام 1995 بإصدار الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون أوامر تنفيذية تمنع الشركات الأمريكية من الاستثمار في النفط والغاز الإيرانيين والاتجار مع إيران، كما أقر الكونغرس في عام 1996 قانوناً يفرض على الإدارة الأمريكية أن تفرض عقوبتين على جميع الشركات الأجنبية التي تستثمر في قطاع الطاقة الإيراني.[44]

كما تم تفعيل النفوذ الأمريكي داخل المنظمات الاقتصادية والنقدية والتجارية الدولية بهدف إعاقة حصول إيران على مكانة اقتصادية عالمية، مثل: معارضة انضمام إيران لمنظمة التجارة العالمية، والسعي من أجل الحد من نقل تكنولوجيا متقدمة لإيران خاصة من الجانب الروسي، وابعاد إيران عن المشاركة في مشروعات النفط في دول بحر قزوين، ومنع مرور خطوط نقل نفط وغاز بحر قزوين عن طريق إيران إلى الأسواق العالمية، استمرت هذه السياسة ثابتة للضغط على إيران وحشد القوى السياسية الدولية ضد إيران، وهددت الولايات المتحدة الدول التي تقدم المساعدة لإيران بتعليق الاتفاقيات الخاصة بتبادل التكنولوجيا معها، والامتناع عن تصدير المعدات الأمريكية لها، وقطع المساعدات الأمريكية عنها.[45]

و في عام 2005 م في عهد الرئيس جورج بوش الأبن تم إصدار سلسلة من قرارات التجميد لأصول شركات وأفراد بحجة التورط بدعم الإرهاب وتهديد الاستقرار في العراق، والوقوف خلف البرامج الصاروخية والنووية الإيرانية، وتوسعت سلطة الرئيس الأمريكي في هذا المجال بشكل كبير عام 2006 م بفضل قانون حظر الانتشار الخاص بإيران وكوريا الشمالية وسوريا، حيث جمدت الإدارة الأمريكية أصول العديد من المسئولين والشركات الإيرانية وخاصة المرتبطين بالحرس الثوري، كما فرضت عقوبات على

---

42 سليم كاطع علي، البعد الايراني في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق، العدد 60، 2015، ص 164.

43 المرجع نفسه، ص ص 175 – 176.

44 هاشم أجريد الخوالدة، السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991 – 2012)، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص 93.

45 رائد حسين عبد الهادي حسنين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979 – 2010 م، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة الأزهر) غزة، 2011، ص 74.

كيانات أجنبية وخاصة الشركات الروسية والصينية لمساعدتها لإيران في برنامجها النووي والصاروخي، وعملت على إرغام العديد من الدول الأوربية لتحذو حذوها.[46]

كما منعت الولايات المتحدة في عام 2008 المصارف الأمريكية من أن تكون وسيطاً في تحويل أموال مع إيران، وفي 2011 شددت واشنطن عقوباتها على الأشخاص الذين يقدمون دعماً لتطوير القطاع النفطي الإيراني. [47]

وكان للعقوبات الأمريكية وقعها السلبي على إيران فقد أدت إلى خفض إيرادات الحكومة الإيرانية، وانخفضت قيمة العملة الإيرانية بصورة كبيرة، حيث وصلت إلى 12260 ريالاً للدولار بالسعر الرسمي وعشرين ألف ريالاً بسعر السوق السوداء، كما أن الحظر النفطي أثر على عائدات الصادرات الإيرانية بشكل كبير. [48]

خامساً: فنزويلا

فرضت الولايات المتحدة عقوبات على أنشطة الحكومة الفنزويلية منذ فترة طويلة نسبياً، تتعلق مجمل العقوبات المبكرة بعدم تعاون فنزويلا في جهود مكافحة المخدرات ومكافحة الإرهاب، في عام 2005 فرضت وزارة الخزانة عقوبات اقتصادية على ما لا يقل عن 22 فردًا لهم صلات بفنزويلا و 27 شركة من خلال تصنيفهم على أنهم تجار مخدرات وفقًا لقانون تصنيف Kingpin للمخدرات، وفي عام 2006 اتخذ وزير الخارجية قراراً سنوياً بأن فنزويلا ليست متعاونة بشكل كامل مع جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، بناءً على ذلك حظرت الولايات المتحدة جميع مبيعات الأسلحة التجارية الأمريكية، كما فرضت وزارة الخزانة عقوبات مالية على شخصين ووكالتين للسفر في فنزويلا لدعمها ماليًا جماعة حزب الله في لبنان في عام 2008. [49]

تم انتخاب نيكولاس مادورو لرئاسة فنزويلا في مارس 2013، بعد وقت قصير من وفاة سلفه "هوغو شافيز"، وبعدها بعام انزلقت فنزويلا في الركود الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط والإنفاق المفرط خلال السنوات السابقة واجتاحت البلاد عاصفة كبرى من الاحتجاجات، [50] أحدثت أعمال عنف كبيرة تعاملت معها الحكومة بالقمع.

عقب ذلك أصدر الكونغرس قانون الدفاع الفنزويلي عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني لعام 2014 ومن بين أحكامه مطالب الرئيس بفرض عقوبات على أولئك الذين حددهم الرئيس كمسؤولين عن أعمال عنف كبيرة، أو انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، أو أعمال مناهضة للديمقراطية، مدد الكونجرس هذا القانون حتى عام 2023.

في مارس 2015، أصدر الرئيس أوباما أمراً لحظر الأصول، وقيود على التأشيرات للمشاركين في الإجراءات أو السياسات التي تقوض العمليات أو المؤسسات الديمقراطية أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو حظر أو تقييد أو معاقبة حرية التعبير أو التجمع السلمي والفساد العام، وهي تشمل أي شخص قائد حالي أو سابق لأي كيان منخرط في أي من هذه الأنشطة، بالإضافة إلى المسؤولين الحكوميين الحاليين أو السابقين.

فرض الرئيس ترامب عقوبات مالية إضافية على فنزويلا بسبب انتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان والإجراءات المناهضة للديمقراطية في أغسطس 2017، وحظر الوصول إلى الأسواق المالية الأمريكية من قبل الحكومة الفنزويلية، مع استثناءات معينة لتقليل التأثير على الشعب الفنزويلي والمصالح الأمريكية،

---

46 Gary Samore (Editor), Sanctions Against Iran: A Guide to Targets, Terms, and Timetables, Harvard Kennedy School, Cambridge, 2015, p 8.

47 هاشم أجريد الخوالدة، مرجع سابق، ص 94.

48 المرجع نفسه، ص 80.

49 Clare Ribando Seelke, Venezuela: Overview of U.S. Sanctions, Congressional Research Service (CRS), USA, November 2022, p p 1 – 2.

50 Francisco Rodríguez, Sanctions and Oil Production: Evidence from Venezuela's Orinoco Basin, Latin American economic review, 2022, p 2.

في مارس 2018 أصدر الرئيس ترامب أمر لحظر المعاملات التي تنطوي على إصدار الحكومة الفنزويلية للعملة الرقمية أو العملات المعدنية. [51]

في عام 2018، أصدرت الحكومة الأمريكية أمرًا تنفيذيًا إضافيًا يسمح لوزير الخزانة، بالتشاور مع وزارة الخارجية، بتحديد القطاعات الاقتصادية التي تسهم في حالة الطوارئ الوطنية الناتجة عن الوضع الفنزويلي، وقد حددت إدارة ترامب أن أربع قطاعات اقتصادية واسعة تساهم في حالة الطوارئ الوطنية وهي: الذهب (نوفمبر 2018)، والنفط (يناير 2019)، والمالية (مارس 2019)، والدفاع والأمن (مايو 2019) وذلك لمنع الجهات الفاعلة الأمريكية بشكل أساسي من التعامل مع أي شخص في هذه القطاعات من الاقتصاد الفنزويلي.

كان النفط الفنزويلي الذي يمثل 95٪ من الصادرات و12% من الناتج المحلي الإجمالي هو أكثر القطاعات المستهدفة لما له من أهمية وتأثير مباشر على الاقتصاد، فقد ركزت الولايات المتحدة على منع فنزويلا من توجيه النفط الذي لا تستطيع تصديره إلى الولايات المتحدة إلى وجهات أخرى، والضغط على بعض عملاء شركة النفط الغاز الطبيعي "المملوكة للدولة الفنزويلية" (PDVSA) الآخرين حتى لا يزيدوا الواردات من فنزويلا.

و مع استمرار الأزمة السياسية في البلاد دون حل واضح، بدأت الولايات المتحدة في زيادة الضغط على الشركات غير الأمريكية لقطع مشترياتها من فنزويلا، ففي أغسطس 2019 أرسلت إشارة قوية بأنها مستعدة للقيام بذلك من خلال اعتماد أمر تنفيذي جديد يمنح السلطة التنفيذية سلطة معاقبة الأشخاص غير الأمريكيين بسبب "المساعدة المادية" للحكومة الفنزويلية أو الكيانات المملوكة للدولة، وقد استخدمت الولايات المتحدة هذه السلطة فعلياً في فبراير 2020، وكان قرار العقوبة الثانوية الرئيسي على شركتين تابعتين لشركة الطاقة الروسية Rosneft التي تعاملت مع الأعمال التجارية مع فنزويلا، كما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركتين مكسيكيتين وقعتا اتفاقيات النفط مقابل الغذاء مع فنزويلا . [52]

في 28 نوفمبر 2022، فرضت وزارة الخزانة عقوبات مالية على 112 فنزويليًا، وما لا يقل عن ثمانية كيانات، ومن بين الأفراد المستهدفين الرئيس مادورو، زوجته سيليا فلوريس، وإبنه نيكولاس مادورو غويرا، نائب الرئيس التنفيذي ديلسي رودريغيز، ديوسدادو كابيلو (رئيس الحزب الاشتراكي)، ثمانية من قضاة المحكمة العليا، قادة الجيش والحرس الوطني والشرطة الوطنية في فنزويلا، مدير البنك المركزي، ووزير الخارجية . [53]

الخاتمة

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن العقوبات الاقتصادية لها تأثير مباشر وكبير على الدول التي تفرض عليها العقوبات كونها تعتبر شكلاً من أشكال الحرب، حيث تهدف الى خفض مستوى الرفاهية للدولة المستهدفة عن طريق فرض عزلة دولية يحرمها من الاستفادة من علاقاتها الاقتصادية الدولية في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والائتمان وغيرها مما يولد تدهور اقتصادي داخلي يكون عامل ضاغط على النظام السياسي لتغيير مواقفه من التشدد الى التعاون.

وتفرض العقوبات الاقتصادية من خلال رفض أي شكل من أشكال النشاط التجاري مع الدولة المستهدفة، الذي يأخذ عدة أشكال مثل الحظر الاقتصادي، المقاطعة الاقتصادية، الحصار الاقتصادي، نظام القوائم السوداء، العقوبات التجارية، العقوبات المالية، والتي تفرض على الدول والأشخاص والكيانات، مثل تجميد الأرصدة في البنوك لدى الدول المشتركة في فرض العقوبات، وتجميد الأصول المحددة لأفراد من النظام أو لشركات مرتبطة بأعمال مباشرة مع ذلك النظام، وأيضاً وقف التحويلات المالية من وإلى الدولة المستهدفة.

51 Clare Ribando Seelke, op.cit, p p 1 – 2.

52 Francisco Rodríguez, Op.Cit,, p p 2 – 5 .

53 Clare Ribando Seelke, Op.Cit,, p p 1 – 2.

ونلاحظ من خلال ما تقدم أن العقوبات الاقتصادية تُستخدَم بشكل شائع كأداة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة، التي تستند تطبيقها للعقوبات الاقتصادية بمستوياتها المختلفة إلى عناصر قوتها الاقتصادية والمالية والعسكرية والدعائية، وتأثيرها الدولي، وهيمنتها على المؤسسات الدولية ذات الصلة بالنظامين المالي والاقتصادي العالميين.

وفي النظام السياسي الأمريكي نجد أن هناك عدة مؤسسات تشترك في رسم وتنفيذ هذه العقوبات ولكلٍ منها صلاحياتها وأدوارها في هذا المجال، حيث تشترك مجموعة من المؤسسات مثل مؤسسة الرئاسة ومؤسساتها التنفيذية مثل وزارة الخزانة والخارجية والدفاع والتجارة والعدل وغيرها، وكذلك الكونغرس الذي يصدر التشريعات والقوانين اللازمة لفرض هذه العقوبات.

وقد اتخذت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية منهجاً راسخاً على مر فترة طويلة من الزمن باختلاف فترات تبادل الحكم بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وذلك وفقاً للعقل السياسي الأمريكي الذي يصنف دول العالم على أساس الدول الأصدقاء والدول الأعداء التي لها النصيب الأكبر من العقوبات، وقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من أشكال العقوبات الاقتصادية بشقيها الأولي والثانوي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية التي تطمح من خلال باستمرار القيادة الأمريكية للعالم.

قائمة المراجع

أولاً المراجع العربية

- **الكتب:**

1. زياد عيد غطاس حجازين، العقوبات الاقتصادية كإحدى أدوات السياسة الخارجية الأمريكية: دراسة مقارنة (إيران وكوريا الشمالية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، الطبعة الأولى، 2021 .

- **الدوريات:**

1. حسن أبو طالب، سلاح العقوبات الأمريكية.. آفاق وتحديات، مجلة آفاق استراتيجية، القاهرة، السنة الثانية، العدد الخامس، مارس 2022.
2. سليم كاطع علي، البعد الايراني في السياسة الخارجية الامريكية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العراق، العدد 60، 2015.
3. سيف نصرت توفيق (وآخرون)، دور المؤسسات المالية الأمريكية في ألية رسم العقوبات الاقتصادية الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد 26، 2021.
4. شيماء راشد، تداعيات العقوبات الغربية على روسيا، مجلة آفاق استراتيجية، القاهرة، العدد الرابع، أكتوبر 2021.
5. محمد نور البصراتي، استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسات الدول (العراق – إيران – روسيا) نموذجا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، القاهرة، المجلد 23، العدد 3، يوليو 2022.
6. نيكولاس مولدر، سلاح العقوبات: العقوبات الاقتصادية تنشأ عنها صدمات عالمية أكبر من أي وقت مضى ويسهل تجنبها، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية، يونيو 2022.
7. هيثم كريم صيوان، روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التداعيات والرؤى المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، العدد 35 36، 2017.

- **الرسائل العلمية:**

1. رائد حسين عبد الهادي حسنين، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979 – 2010 م، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية (جامعة الأزهر) غزة، 2011.
2. عميش رشدي، العقوبات الاقتصادية كوسيلة ردع على المستوى الدولي، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، 2017/2016.
3. محمود جميل جديد، العقوبات الاقتصادية الدولية ومنعكساتها على عملية التنمية " دراسة مقارنة مع إشارة خاصة إلى سورية"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2009.
4. هاشم أجريد الخوالدة، السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني (1991 – 2012)، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، 2013.

- **شبكة المعلومات الدولية:**

1. بازغ عبد الصمد، العقوبات الاقتصادية الدولية، صحيفة الحوار المتمدن الالكترونية، العدد 4049، 2013: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=352412

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Dianne E. Rennack, China: Economic Sanctions, CRS Report for Congress, Congressional Research Service, USA, 2006.
2. Francisco Rodríguez, Sanctions and Oil Production: Evidence from Venezuela's Orinoco Basin, Latin American Economic Review, 2022.
3. Gary Samore (Editor). Sanctions Against Iran: A Guide to Targets, Terms, and Timetables, Harvard Kennedy School, Cambridge, 2015.
4. JOSEPH R. BIDEN, JR in: NATIONAL SECURITY STRATEGY, The White House, Washington DC, USA, OCTOBER 2022.
5. Kessler, Ethan. Working Paper: How Economic Sanctions Are Used in U.S. Foreign Policy. Chicago Council on Global Affairs, 2022. JSTOR, http://www.jstor.org/stable/resrep42021.
6. Marcin Szczepański, Russia's war on Ukraine: US sanctions, EPRS European Parliamentary Research Service, European Parliament- European Union, 2023.
7. Richard Nephew, China and Economic Sanctions: Where Does Washington Have Leverage? Brookings Institution, September 2019.
8. Clare Ribando Seelke, Venezuela: Overview of U.S. Sanctions, Congressional Research Service (CRS), USA, November 2022.